# الاستدلال النحويّ في شرحي ابن جابر الهواري(ت780ه) وابن طولون(ت953ه) لألفية ابن مالك

أ. جمعة على محمد الكاصوك
طالب دراسات عليا مرحلة الدكتوراه بجامعة الزاوية

## المقدمة:

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين, وعلى آله وصحبه أجمعين .

أمَّا بعد.

فإن علم اللغة العربية له المحل الأعلى؛ لأنه يهدي إلى معرفة الكتاب, الذي تكفل الله بحفظه, والمحافظة على لغته, ومن العلماء الذين ساهموا في جمع اللغة, ودراستها, واستخراج قواعدها, ابن مالك الذي صنّف الكافية الشافية في علم النحو والصرف, ومنها نظم الخلاصة, التي تُعرف بالألفية, في نحو ألف بيت.

اهتم علماء اللغة بهذه الألفية اهتماماً كبيراً, فعكفوا عليها دراسة وتدريساً, وكثرت مصنفاتهم ما بين شرح لها, وإعراب لأبياتها, أو حواشٍ على شروحها.

ولأهمية هذه الشروح في الدرس النحويّ والصرفيّ, ودورها التعليمي, أخترت أن أدرس الاستدلال النحويّ في شرحين من هذه الشروح, وهما شرح ابن جابر الهواري, وشرح ابن طولون, في إطار المنهج الوصفي التحليلي.

**تمهيد**

### وصف الالفية وترجمة الشارحين

**أولاً :- وصف الألفية**

جاء في المعجم الكبير: " الألفية : أرجوزة من ألف بيت من الشعر التعليمي, تُضمَّنُ قواعد علم من العلوم الدينية, أو العربية, وأشهر ما عُرِفَ منها : الفية ابن مُعطي, وألفية ابن مالك, وألفية السيوطي." (1)

تقع ألفية ابن مالك في ألف بيت من بحر الرجز, وهي منظومة علمية تعليمية, اختصرها من منظومته الكبرى الشافية الكافية, جمعت خلاصة قواعد النحو, وأغلب مباحث علم الصرف, في إيجاز محكم, مع الإشارة إلى مذاهب العلماء, وبيان ما يختاره منها, وضعها وفق منهج تربوي تسعى فيه الأحكام الإفرادية, أمام الأحكام

التركيبية, وتتصدر الجُملة الأسمية فيه الجُملة الفعلية, وتتقدم المرفوعات على المنصوبات, والمنصوبات على المجرورات.

بدأها الناظم بمقدمة, ثم تلاها باب الكلام وما يتألف منه, وختمها بباب الإدغام, فخاتمة عددها أربعة أبيات.[2]

ومن العوامل التي دفعت ابن مالك إلى نظم هذه الألفية, تأثره بألفية ابن مُعطي, وهذا يتضح في قوله :

وَتَقْتَضِي رِضا بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيّةَ ابْنِ مُعْطِي [3]

وكذلك لاختصار منظومته الكبرى الشافية الكافية؛ لأن هذه المنظومة مفرطة في الطول, وتشتمل على أبيات وشواهد, وأمثلة كثيرة, فنظم الألفية اختصار لها, وراعى في ذلك استيفاء أحكام النحو والصرف.

وكان من بين الأسباب التي دفعته إلى نظم الألفية أيضاً, قدرته على النظم, فقد كان بارعاً في مختلف فنون الشعر, قال السيوطي : " كان نظم الشعر سهلاً عليه, رجزه, وطويله, وبسيطه, وغير ذلك ." [4]

ونظراً لأهمية هذه الألفية في الدرس النحويّ, عكف العلماء على دراستها, وتدريسها, وحفظها, فكثرت مصنفاتهم عليها, ما بين شرح لها, وإعراب لأبياتها, أو حواشٍ على شروحها.

وتجدر الإشارة هنا أن الشروح التي قامت على هذه الألفية كثيرة, فهي تزيد عن مائة وثلاثة وثلاثين شرحاً, نذكر منها : [5] :

1- شرح ابن الناظم (686ه), الموسوم بـــ( الدرة المضيئة)

2- شرح الألفية للمرادي(749ه), الموسوم بـــ(توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)

3- شرح الألفية لابن هشام (761ه), الموسوم بـــ(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)

4 – شرح ابن عقيل (ت769ه) لألفية ابن مالك.

5- شرح الالفية لمحمد بن أحمد بن جابر الهواري(ت780ه) .

6- شرح الالفية لعبد الرحمن بن صالح المكودي(ت801ه) .

7- شرح الالفية للأشموني(ت872ه).

8- شرح الالفية للسيوطي(ت911ه).

9 - شرح الألفية لابن طولون(ت953ه).

ومن أهم التعليقات والحواشي, التي ظهرت على هذه الشروح : حاشية زكريا الأنصاري على شرح ابن الناظم وحاشية المكناسيّ على شرح المرادي, وحاشية الفاسيّ على شرح ابن هشام, وحاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل.[6]

**ثانياً: - ترجمة الشارحين :**

**1- ابن جابر الهواريّ :**

**ـــ اسمه ومولده ونسبه :** هو محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواريّ, كنيته (أبو عبد الله الأعمى النحوي), المعروف بابن جابر, ينتسب إلى قبيلة هوارة, وهي من القبائل التي رحلت من المشرق إلى المغرب. [7]

ولد ابن جابر بمدينة المرية جنوب الاندلس, سنة 698ه, ونشأ بها طالباً للعلم, فتتلمذ على عدد من علماء عصره في القرآن والنحو والفقه والحديث .[8]

**ـــ شيوخه :** من أبرز الشيوخ الذين تتلمذ عليهم ابن جابر :

أ- عبد الله بن موسى بن عمر الزّواوي (ت734ه).

ب- عبد الرحيم بن إبراهيم القزوينيّ (ت734ه).

جـ- محمد بن يوسف بن حيان, المعروف بأبي حيان الأندلسيّ (ت745ه).

ذكر السيوطي أن الزواوي, وابن يعيش, والرندي, هم الذين صنعوا نشأة ابن جابر الأولى, وفتحوا أمامه طريق الوصول إلى ما يريد.[9]

**ـــ تلاميذه [10] :** كان ابن جابر ورفيقه الرعيني عالمين, يقصدهما طلاب العلم, ومن أشهر من تتلمذ عليهما :

أ – البرهان, إبراهيم بن عبد الله المصريّ, برهان الدين النحويّ (ت780ه) .

ب – الحافظ بن عشائر, أبو المعالي محمد بن علي السالمي الحلبيّ (789ه).

**ـــ مصنفاته [11] :** أسهم ابن جابر بالعديد من المؤلفات منها :

أ – نظم فصيح ثعلب, مخطوط لأبي العباس بن يحيي الشيباني.

ب – نظم كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ, مخطوط لأبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل, المعروف بابن الأجدابي.

جـ- الحلة السيراء في مدح خير الوراء

د – شرح ألفية ابن معطي.

ه – شرح ألفية ابن مالك.

**ـــ وفاته :** توفى ابن جابر الهواري الأندلسيّ في سنة 780ه .[12]

**2 – ابن طولون:**

**ـــ اسمه ومولده ونسبه:** هو شمس الدين محمد بن علي بن محمد خمارويه بن طولون الدمسقيّ, ولد سنه 880ه بصالحية دمشق. [13]

**ـــ شيوخه :** تعددت شيوخ ابن طولون, نذكر منهم[14]:

أ – القاضي ناصر الدين أبو البقاء بن زريق (ت900ه)

ب- جمال الدين بن عبد الهادي, ابن المبرد (ت909ه)

جـ – زين الدين ابن العيني (ت 893ه)

د - جلال الدين السيوطي (ت911ه)

**ـــ تلاميذه [15]:** تتلمذ على ابن طولون العديد من طلاب العلم, ولعلّ أشهرهم .

أ – شهاب الدين الطيبي (ت979ه)

ب- علاء الدين ابن عماد الدين(ت 971ه)

جـ- نجم الدين البهنسي (ت 986ه)

**ـــ مصنفاته [16] :** لابن طولون العديد من المصنفات والكتب, في علم النحو, والعروض, والبلاغة, والمنطق, ومن أشهر هذه المصنفات :

1 – إتحاف الأخبار في نكت الأذكار, وهو شرح كتاب الشافعي (حلية الأسرار وشغال الأخبار في تلخيص الدعوات والأذكار في الحديث) .

2 – القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية .

3 – أرسال الدمعة في بيان ساعة الإجابة يوم الجمعة

4- شرح ألفية ابن مالك

5 – ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر.

6- المنطق المبني عن ترجمة الشيخ الحيوي ابن العربي.

**ـــ وفاته :** توفي ابن طولون في سنة (953ه) . [17]

## المبحث الأوّل

## طرائق الاستدلال عند الشارحين

**- مفهوم الاستدلال لغةً واصطلاحاً :**

**الاستدلال لغةً** : دّلّ فُلانٌ فلاناً على الشّيءِ, وإليه (كقتل) ـ دَلاًّ, وَدَلالَةُ, ودِلالَةً ( والفَتْحُ أعلى), ودُلولةً: أرْشَدَ, فَهو دَالٌّ... والدَّليل القوم بالفلاةِ: هَداهُم, ويُقال : دلّلْتُ بِهَذا الطَّريق : عَرفْتُه... والاستدلال: تَقْريرُ الدَّليل لإثْباتِ المَدلُول . [18]

**الاستدلال اصطلاحاً** : هو تقرير الدليل لإثبات المدلول, سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر, فيسمى استدلالاً أنّياً, أو بالعكس ويسمى استدلالاً لمّياً, أو من أحد الأثرين إلى الآخر .[19]

يتضح من التعريف السابق , أن الاستدلال مرتبط بالدليل, بغية الوصول إلى ما هو مجهول, أو إثبات ما هو المعلوم, ومن خلال ذلك يُفهم أن للاستدلال أركان, وهي : مستدل عليه, ومستدل به, وطريقة الاستدلال . قال الأنباري (ت ه) :" أقسام أدلته ثلاثة: نقل [سماع] و قياس واستصحاب حال, وكذلك استدلالاتها." [20] وقال : " أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله. " [21]

ومن خلال قول الأنباري يتبيّن أن طرائق الاستدلال ثلاثة, وسيقتصر الحديث في هذه الدراسة على :

**1 – السماع :**

**السماعُ لغةً** : السَّمعُ : جسَّ الأُذن, وفي التنزيل قال تعالى :ٌّ يِ □ □ □ □ □ [22], قال تعلب : مَعْناهُ خَلا لَهُ فَلَمْ يَشْتَغَلْ بِغَيْرِه؛ وَقَدْ سَمِعَهُ سَمْعاً, وَسَمَاعاً وَسَمَاعَةً, وَسَمَاعِيْةً.[23]

**السماع اصطلاحاً** : هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها .[24]

فالسماع إذن : ما تبث في كلام العرب من يوثق لفصاحته, ويشتمل كلام الله تعالى, ونبيه محمد صلى الله عليه وسلم , وكلام العرب قبل البعثة, وفي زمنه وبعده إلى زمن فسدت فيه الألسن بكثرة المولدين, نظماً وشعراً. [25]

**أ – السماع عند ابن جابر :**

اهتم ابن جابر بالسماع من خلال وروده في شرحه بلفظ: السماع, أو النقل كغيره من النحاة, باعتبار أنه أول الأصول النحوية, وأهمها في تقعيد القواعد النحوية, ولإبراز ذلك نسوق بعض الأمثلة:

أ – ما جاء في باب : (المعرب والمبني) , قوله : "وأمَّا فُوك, فأنهم لما أفردوه عوضوا من واوه ميماً ليصلح للإفراد, ويسلم من بقائه على حرف واحد؛ لأن الواو ساكنة, تذهب عند التقاء التنوين, فعوضوا منها حرفاً صحيحاً, لا يسقطه التنوين, وليس لنا أن نفعل ذلك في (ذو)؛ لأن التعويض هنا إنما مقصور على السماع, فسمع في (فوك), ولم يُسمع في (ذو) ".[26]

ب- ما جاء في باب تعدي (الفعل ولزومه) , قوله :" ... وإنما أدغم للضرورة, ليستقيم الوزن, والإدغام جائز في غير الضرورة, وقد قرئ به في الكتاب العزيز, ثم نبهك على نصب المنجر بعد حذف حرف الجر, إنما يكون بالنقل, لا بالقياس ." [27]

جـ - ما جاء في باب (الحال) , قوله : " والأصل ألا يجعل المصدر حالاً؛ لأن الحال خبر عن صاحب الحال, والمصدر معنى, فلا يجعل حالاً ... والمسموع من ذلك يُحفظ ولا يؤول, وهو كثير كالمثال الذي ذكره." (28)

من خلال تتبع شرح ابن جابر, تبين أن الشارح كان مهتماً بالسماع, فلم يرفض سماعاً صحيحاً, واستند كثيراً عليه في الرد على معارضيه, أو تأييد مذهب آخر .

**ب- السماع عند ابن طولون :**

اهتم ابن طولون بالسماع كغيره من شرّاح الألفية, فكثيراً ما نجد في شرحه بعض الألفاظ التي تشير إليه, نحو قوله : وقد سمع, وهو منقول, وسنسوق بعض الأمثلة التي تبين ذلك :

أ- - ما جاء في باب (تعدي الفعل ولزومه), قوله : " يعني: أن حرف الجر إذا حذف انتصب المجرور بالفعل, وذلك على نوعين: موقوف على السماع ومطرد, وقد أشار إلى الأول بقوله: أي سماعاً, كقوله:

أليْتُ على حَبّ العِراق الدّهرَ أطْعمُه .....

أي : أليت على حبّ العراق, فحذف حرف الجر, وانتصب المجرور, وظاهر قوله: (نقلاً) أن النقل راجع للنصب وليس كذلك, بل هو راجع لحذف حرف الجر, وأما النصب فليس بنقل." (29)

ب – ما جاء في باب (التوكيد), قوله : " استغنوا في تأكيد المثنى بـــ كلا وكلتا, فلم يؤكدوا بعدهما بـــ أجمع ولا بـــ جمعاء, ولا سماع مع الكوفيين في إجازة (جاء الزيدان أجمعان, والهندان جمعاوان."(30)

جـ- ما جاء في باب (نعم وبئس وما جرى مجراهما), قوله :" اختلف النحاة في جواز إظهار فاعلهما مع التمييز. فمنعه سيبويه وأكثر أصحابه, وأجازه المبرد والفارسي, وهو الحق لورود السماع به ." (31)

**2 :- القياس**

**القياس لغةً**: قاسَهُ بِغَيرِهِ, وَعَلَيه يَقِيسَهُ قَيساً وَقِياساً, وَاقْتاسَهُ: قَدَّرَهُ على مِثالِهِ فانْقَاسَ, وَالمقْدَارُ مَقياسُ ... وَقَاسُهُ : قَدَّرهُ . (32)

**القياس اصطلاحاً** : هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل, وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة, وإجراء حكم الأصل على الفرع, وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ... ولا بُدّ لكل قياس من أربعة أشياء, أصل, وفرع, وعلة, وحكم. (33)

أي أن القياس في النحو, هو قياس المثال على القاعدة, والمنقول هو القاعدة التي يُقاس عليها, فالمقيس عليه حكمه مستقر وثابت, والمقيس يحتاج إلى حكم.

**أ – القياس عند ابن جابر :**

سلك ابن جابر مسلك النحاة, فاهتم بالقياس واعتمد عليه في شرحه, ونستنتج ذلك من خلال الألفاظ الدّالة على القياس في شرحه: قياس, قاسوه, على غير قياس, ومن مظاهر اهتمامه بالقياس الآتي :

أ- قوله في باب (إن, وما, ولا, ولات, المشبهات بليس) : " اعلم أن أهل الحجاز اعملوا (ما, وإن, ولا), من حروف النفي إعمال ليس, لمشاركتها لليس في معناها من النفي, وإعمال (ما) أكثر من إعمال (إن, ولا), ولم يجعل التميميون لهذه الثلاثة المذكورة عملاً, وهو القياس, لأنها حروف لا تختص باسم, والعامل من حروف الجر هو المختص." (34)

ب- قوله فيما جاء في (أبنية المصادر): " ولم يكثر مما خرج عن القياس, من مصادر الفعل الثلاثي, إلا (فِعالَة) – بكسر الفاء- فإنه اطرد في الحرف, فنقول : (تجر – تجارة) ." (35)

وقوله : " نبه على مصدر (فعلل), فذكر له مصدرين, الأول: (فِعلال) – بكسر الفاء – والثاني : (فَعلة) – بفتح الفاء- وذكر أن هذا الثاني هو المقيس, والأول غير مقيس, فنقول في الثاني : (دحرج – دحرجة), ونقول : (دِحراجاً) – سماعاً – ومن الناس من جعله قياساً ." (36)

جـ -ما جاء في باب (الحال), قوله : " فكان ينبغي أن يكون ثمّ حرف جرّ آخر يوصل معنى الفعل إلى الحال, كما أوصل معناه إلى صاحب الحال, وإذا لم يكن ذلك ألزموا الحال التأخير, ليكون عوضاً عن الواسطة, وقيل قاسوه على المضاف والمضاف إليه ." (37)

يُفهم من خلال العرض السابق أن ابن جابر اعتمد على القياس لدعم أرائه النحوية, كما استخدمه لرد بعض الآراء, أو ترجيح رأي عن آخر.

**ب- القياس عند ابن طولون :**

سار ابن طولون على نهج النحاة السابقين, فاعتبر القياس ركناً أساساً في اللغة , فاهتم به واعتمد عليه في شرحه, ومن مظاهر اهتمامه بالقياس, الآتي :

أ – ما جاء في باب (أسماء لازمتْ النداء), حيث قال: " واطرد في الأسماء اللازمة للنداء, ما جاء على (فَعالِ), مقصوداً به سَبُّ الإناث, سواء كان مشتقاً من الفعل, نحو: (يا خَباث), أو غير مشتق منه, نحو: (يا لكاع), وإنما ينقاس من هذا فيما كان من فعل ثلاثي, كما ينقاس من (فَعال) بمعنى الأمر, نحو: (نزال), ولا بد في الثلاثي الذي ينقاس فيه ذلك أن يكون تاماً متصرفاً. " (38)

ب- وقوله في فصل (اجتماع الواو والياء), وقبلهما ألفاً وقلب النون ميماً : " أنّ ما كان من الأفعال على وزن (فعِلَ), وكان مصدره على وزن(فَعْلَ), مما جاء اسم فاعله على (أَفْعَل), يصحح هو ومصدره, وإن كان مستوفياً لشروط الإعلال, نحو: (غيد – غيداً, وحول- حولاً), وسبب تصحيحهما أن (حَوَل) وشبهه من أفعال الخلق والألوان, وقياس الفعل في ذلك, أن يأتي على (افْعَل), نحو: (احْلّ – احْوِلالاً, واعْوِرَّ – اعْوِراراً), فصحّ عين الفعل ومصدره؛ لأنهما في معنى ما لا يُعلّ." (39)

حـ - ما جاء في فصل ( في زيادة همزة الوصل), قوله : " وإنما لم تحذف همزة (ال) إذا دخل عليها همزة الاستفهام, وكان القياس حذفها, لئلا يلتبس بالخبر, باشتراك الهمزتين بالفتحة." (40)

من خلال تتبع شرح ابن طولون, نلاحظ أنه دعم بالقياس بعض الآراء النحوية, ورد بعضها, ورجح رأي آخر, كما نلاحظ رفضه القياس على ما لم يُسمع .

**3- العلة :**

**العلة لغةً** : التعليل مصدر علل, والعلة في اللغة: " العل والعلل – محركة – الشربة الثانية, أو الشرب بعد الشرب تباعاً, وعلَّ يعِلّ ويعُلُّ ... أعلت إبلهم, وطعام قد عُلّ منه أُكِلَ منه... والعَلُّ: ... القراد الضّخم والصغير الجسم ضدّ, والرجل المسنُ النّحيف والرّقيق الجسم... والعِلّةُ بالكسر المرض . (41)

**العلة اصطلاحاً** : العلة أحد أنواع الجامع بين المقيس والمقيس عليه, وهي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكماً, وتحقق في المقيس أيضاً فألحق به فأخذ حكمه. (42)

واستناداً على التعريف السابق للعلة, نستنتج أنها تجمع بين طرفي القياس, وهذا يدلُّ على أنها جزء من القياس, وهي لا تطلب إلا عند العدول عن الأصل؛ لأن الأصل لا يطلب التعليل. (43)

**أ – العلة عند ابن جابر :**

اهتمّ ابن جابر بالعلة في شرحه, وخصوصاً العلة التعليمية والقياسية, وقد وظّف العلة لتأييد ما يذهب إليه, أو ما يوافق مذهب ابن مالك, ونجده أحياناً يعرض اختلاف النحاة في تعليل مسألة ما دون ترجيح رأي معين, ولإبراز ذلك نسوق بعض الأمثلة نبين فيها موقفه من العلة :

أ – ما جاء في باب (العدد), قوله : " وأصل العدد من الثلاثة إلى العشرة يكون بالتاء كله؛ لأنه في جماعة, والجماعة مؤنثة, إلا أنهم أرادوا أن يفرقوا بين عدد المذكر

والمؤنث, فجعلوا المذكر بتاء والمؤنث بغير تاء, لأن المذكر أصل والمؤنث فرع منه ." (44)

ب – ما جاء في باب (النكرة والمعرفة), قوله : " فتحصل من كلامه: أن المعارف ستة أقسام ... وذكروا قسماً سابعاً : وهي النكرة المقصودة في باب النداء, وهي في التّحقيق راجعة إلى المضمرات؛ لأنها إنما تعرّفت لوقوعها موقع الخطاب." (45)

جـ - ما جاء في باب (أفعال المقاربة), قوله:" اعلم أنّ أفعال المقاربة ألحقت بـــ(كان) في رفع الاسم ونصب الخبر ؛ لأنـها داخلة فـي الأصل على مبتدأ وخبر, كمثل (كان), إلا أن أفعال المقاربة التزموا أن تكون أخبارها أفعالاً مضارعة ." (46)

**ب – العلة عند ابن طولون :**

لم يكثر ابن طولون من التعليل في شرحه, واختصر حديثه عن العلة في بعض الأبواب فقط, وهذه أمثلة لبعض القضايا التي تناولها في شرحه :

أ – ما جاء في باب (إعمال اسم الفاعل), قوله : " أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه أشبه فعله في الحركات, والسكنات, وعدد الحروف, نحو : أنا ضاربٌ زيداً غداً, أو الأن, فلو كان بمعنى المضي لم يعمل؛ لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر. " (47)

ب – ما جاء في باب ( المعرب والمبني), قوله: " ثم نبه على أن هذا النوع يسمى المقصور, بقوله:( وهو الذي قد قصرا), لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه, والقصر المنع, أو لكونه منع المد والمقصور يقابله الممدود, فعلى هذا لا يسمى نحو: (يسعى) مقصوراً, وإن كان ممنوعاً من ظهور الحركات فيه؛ لأنه ليس في الأفعال ممدود" (48)

جـ - ما جاء في باب (الإدغام), قوله : " (تتجلى) قياسه الفك, لتصدر المثلين, ومنهم من يدغم, فيسكن أوله, ويدخل همزة الوصل, فيقول:(اتجلى), وقيل : وفيه نظرّ؛ لأن همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع" (49)

## المبحث الثاني

## مصادر الاستدلال النحوي في الشرحين

قال السيوطي : " وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته, فشمل كلام الله تعالى, وهو القرآن, وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم, وكلام العرب قبل بعثته, وفي زمنه وبعده, إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ." (50)

حدد السيوطي فيما سبق المصادر التي استدل بها النحاة في مرحلة التقعيد النحوي, وهي : القرآن الكريم, والحديث النبوي, وكلام العرب .

**أولاً - القرآن الكريم :**

اهتم النحاة بالقرآن الكريم اهتماماً بالغاً؛ لأنه يمثل أساس استنباط القواعد النحوية وأصولها, لما يحتويه من دقة في اللغة, والرواية والنقل, وقد استدل النحاة بالقرآن الكريم, وبجميع قراءاته المتواتر منها والآحاد والشاذ.

**1- الاستدلال بالقرآن الكريم في شرح ابن جابر :**

شرح ابن جابر زاخراً بالشواهد القرآنية, فلا يكاد بعرض قاعدة من القواعد إلا استشهد بآية أو أكثر, فهو لم يخرج عن منهج معظم شرّاح الألفية, بالاستدلال بالقراءات المتواترة, والشاذة, ولم يعترض لبعض القراءات؛ لأن هدفه من شرح الألفية هدف تعليمي, فقد اعتمد جميع القراءات متواترها, وآحادها, وشاذها حجة, دون أن يفرّق بينها, ومن الأمثلة على ذلك :

أ – ما ورد في باب (ما ولا ولات وإن المشبهات بليس), الشواهد القرآنية في هذا الباب انحصر في آيتين, قوله تعالي:﴿ ﴾ [51], وقوله جلّ شأنه:﴿ ﴾ [52], والآيتان جاء بهما لبيان أن (ما) تأتي لنفي الحال غالباً, وأنها تعمل عمل (ليس), كما ألحقها الحجازيون, ودعم الشارح رأي الحجازيين, واستشهد بالآيتين السابقتين .[53]

ب –وفي باب (ظن وأخواتها) استدل بست آيات, نذكر منها, قوله تعالى :﴿ ﴾ [54],لبيان أن الفعل (درى) يتعدى بالهمزة إلى مفعولين.[55], وقوله :﴿ ﴾ [56] شاهداً على أن جعل بمعنى اعتقد, وهي من القسم الثاني بهذا المعنى الذي يفيد رجحان ثبوت المفعول الثاني للأول .[57]

جـ - أمّا في باب (حروف الجر) فقد استدل بالقرآن في مواضع كثيرة, بلغت واحداً وعشرين موضعاً, نذكر منها قوله تعالى :﴿ ﴾ [58], لبيان أن التاء لا تجر من الظواهر إلا اسم الله تعالى . [59] وقوله تعالى:﴿ ﴾ [60], استدل بهذه الآية ليبين أن الباء تكون للتعدية .[61]

**2 - الاستدلال بالقرآن الكريم في شرح ابن طولون:**

بدأ اهتمام ابن طولون واضحاً في الاستدلال بالقرآن الكريم وقراءاته, فهو لم يرفض أي قراءة منها, ومن الأمثلة على ذلك :

أ – ما ورد في باب (النعت) فقد استدل الشارح بست عشرة آية, منها قوله تعالى:﴿ ﴾ [62] استدل بها ليبيّن أن النعت يتبع المنعوت مطلقاً .[63], وقوله تعالى :﴿ ﴾ [64] استشهد بهذه الآية لبيان أن أصل النعت المشتق الذي يدل على الحدث, كاسم الفاعل والمفعول, والصفة المشبهة وأفعل التفضيل, [65]

ب- وما ورد في باب (الفاعل), حيث استدل في هذا الباب بتسع آيات قرآنية, نذكر منها قوله تعالى:ﱡ ﱠ [66], استدل بهذه الآية ليبين أن المفعول به قد يأتي متقدماً على الفعل [67], وقوله تعالى: ﱡ ﱠ [68], استشهد الشارح بهذه الآية لبيان أن الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل. [69]

جـ - أمَّا في باب (عوامل الجزم), فقد استدل باثنتي وثلاثين أية, نسوق منها قوله تعالى ﱡ ﱠ [70], استدل بهذه الآية لبيان أن فعل الشرط والجواب قد يكونا ماضيين. [71], وقوله تعالى:ﱡ ﱠ [72],استدل بها لبيان جواز حذف ما علم من جملتي الجواب والشرط, وهو في جملة الجواب أكثر منه في جملة الشرط. [73]

**ثانياً – الحديث النبوي الشريف :**

الحديث هو:" علم يشتمل على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله, روايتها وضبطها, وتحرير ألفاظها." [74].

**1 – الاستدلال بالحديث النبوي في شرح ابن جابر:**

استدل ابن جابر بالحديث النبوي في شرحه للألفية, إلا أن استدلاله كان قليلاً جداً, ومن ذلك :

أ- ما جاء في باب (الابتداء), حين تكلم عن لولا الامتناعية, استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم مخاطباً عائشة-رضي الله عنها- : (لولا قومك عهدهم بكفرٍ), لإظهار الخبر في غير القسم الغالب الذي أشار إليه المصنف, وهو(حديث عهدهم), حيث يرى المصنف أن الإظهار هنا جائز مقيس, وهو عنده في قسم لولا, الذي ليس بغالب. [75]

ب- وفي باب (الفاعل) استدل بالحديث النبوي, لبيان أن الفعل لا يُجرد من التثنية والجمع, إذا أسند إلى مثنى, أو مجموع ظاهرين, وقال : وقد جاءت هذه اللغة في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل, وملائكة بالنهار). [76]

**2- الاستدلال بالحديث النبوي في شرح ابن طولون:**

استدلال ابن طولون بالحديث النبوي في شرح قليل جداً, نذكر منه الأمثلة الآية:

أ – ما جاء في باب (كان وأخواتها), في قوله:" (وبات) بمعنى عرّس, وهو النزول ليلاً, نحو قول عمر رضي الله عنه: (أما رسول الله صلى الله عليه وسلم, فقد بات بمنى), أي عرّس بها."[77]

ب- وما جاء في باب (النكرة والمعرفة), فقد استدل بقوله صلى الله عليه وسلم:( إن الله ملككم إياها, ولو شاء ملكهم إياكم) في قوله: " انفصال الضمير في قوله: (ملككم إياهم), جائز لتقديم الأخص, وهو ضمير المخاطب- على غير الأخص – وهو ضمير الغائب, وانفصال الضمير في : (ملكهم إياكم) واجب لتقديم غير الأخص." [78], أي أن ضمير المخاطب أخص من الغائب, فإذا أردنا اتصال الضمير الثاني, قدمنا الأخص, أما إذا أردنا الانفصال فالتقديم والتأخير جائز للضميرين, فإذا قدمنا الضمير غير الأخص (الغائب) وجب انفصال الثاني(المخاطب), وقد اجتمع ذلك في الحديث النبوي السابق.

**ثالثاً ـ كلام العرب :**

كلام العرب ليس على وجه واحد, فبين أيدينا الأشعار والأرجاز والأمثال, والمقصود بكلام العرب هو : الكلام الموثوق بفصاحته, وسلامة لغته, منذ العصر الجاهلي إلى آخر عصر الاحتجاج.[79]

**أ- الاستدلال بكلام العرب في شرح ابن جابر:**

أكثر ابن جابر من الاستدلال بكلام العرب, لتثبيت الأحكام النحوية في شرحه, نذكر منها :

أ- ما جاء في باب الإضافة : " قوله (مماثلاً) يعني : في اللفظ والمعنى, ومن ذلك قول الشاعر:

أَكُلَّ امْرِئ تَحْسَبِينَ امْرَا وَنارٍ تُوْقَدُ بِاللَيْلِ نَارا ؟

التقدير: وكل نارٍ, فحذف كل الذي هو المضاف, وبقى نار مجروراً كما كان قبل الحذف... (أكل امرئ), وهو مماثل له لفظاً ومعنى. " [80]

وما جاء في باب ( التعجب), قوله : " فمثال حذف المنصوب بعد (أفعل), قول علي رضي الله عنه:

جَزَى اللهُ عَنْا – وَالجَزَاء بِفَضْلِهِ رَبِيْعَة خَيْراً مَا أعَفَّ وَأكْرَما

التقدير : ما أعفّ ربيعة وأكرمهم." [81]

ب- كما استدل بأقوال العرب وأمثالها في باب(النعت), في قوله : العرب تستعمل المصدر في نعت الذات, مثل: (رجل عدل), وقد ألزموه الإفراد والتذكير, أي يبقى على صيغة المفرد المذكر دائماً, حتى وأن أختلف حال منعوته مثل: مررت برجل عدل, برجلين عدل, برجال عدل, وامرأة عدل, وامرأتين عدل. [82]

**ب- الاستدلال بكلام العرب في شرح ابن طولون :**

سار ابن طولون على منهج النحاة في شرحه, فقد استدل بكلام العرب كثيراً, ومن ذلك :

أ- قوله: ومثال (نبأ) قول النابغة :

نُبئتُ زُرعَة وَالسّفَاهَةُ كَاسمِها  يُهْدِي إليّ غَرَائِبَ الأشْعَارِ

فـ (التاء) نائب عن الفاعل وهي المفعول الأول, وزرعة مفعول ثاني, وجملة يهدي إليّ مفعول ثالث, وما بينهما اعتراض. (83)

وما جاء في باب (حروف الجرّ). قوله: " ثم أشار إلى الرابع مما تلحقه(ما) في البيت الثاني, هما (رب) و (الكاف), فتارة تكفهما عن العمل(84), كقول الشاعر:

عَمْرِي إنَّني وَأبَا حُمَيدٍ  كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الحَلِيمُ

ب – ومن أمثلة استدلاله بكلام العرب وأمثالهم, ما جاء في باب (إعراب الفعل), قوله في شدّ الفعل بأن المضمرة : " وأحسنه قولهم: ( خذ اللّص قبل يأخذك) . (85)

## الخاتمة

أختم هذا البحث بجملة من النتائج الآتية :

1 – أجاد الشارحان توظيف الأصول النحوية, حيث اعتمدا على السماع أولاً في قبول الآراء النحوية, ثم القياس وجاءت العلة النحوية في الشرحين في مواضعها.

2 – جاء الشاهد القرآني في الشرحين حجة وتمثيلاً, وللشارحين رأي يذهب إلى جواز الاستدلال بالقراءات القرآنية, ولو كانت شاذة.

3- لم يتوسع الشارحان في الاستدلال بالحديث النبوي الشريف.

4- اعتنى الشارحان بالشاهد الشعري, واهتما بأوجهه اللغوية والنحوية والصرفية.

5- قلة الاستدلال بالأمثال العربية في الشرحين .

والله ولي التوفيق

**الهوامش:**

1) – المعجم الكبير, مجمع اللغة العربية, 420/1.
2)- ينظر ألفية ابن مالك نقد وتحليل, 27
3)_ متن ألفية ابن مالك, 2
4) – بغية الوعاة في طبقة النحاة, 119.
5) – ينظر تاريخ الأدب العربي, لكارل بروكلمان, 282/5, المدرسة النحوية في مصر والشام, 176
6) - ينظر تاريخ الأدب العربي, لكارل بروكلمان, 282/5, المدرسة النحوية في مصر والشام, 176
7) – ينظر بغية الوعاة, 34/1
8) – ينظر المصدر السابق, 34/1.
9) - ينظر المصدر السابق, 34/1.
10) – ينظر حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة, 153/2.
11)- ينظر بغية الوعاة, 35/1 .

12) - ينظر المصدر السابق, 34/1.
13) – ينظر معجم المؤلفين, 51/11.
14)- ينظر المصدر السابق 52/11, والكواكب السائرة, 51/2, 52 .
15) – ينظر الكواكب السائرة, 2/ 52.
16) – ينظر الأعلام, 291/6, وكشف الظنون, 64/1
17) – ينظر شذرات الذهب ,299/7.
18) – المعجم الكبير, مادة (دلّ), 491/6, 494.
19)- معجم التعريفات, للجرجاني, 18
20)- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو, الأنباري, 81
21) – المصدر السابق, 80
22) – ق من الآية 37.
23) – لسان العرب, مادة (سمع), 162/8.
24) – أصول التفكير النحويّ, 33.
25) – ينظر الاقتراح في أصول النحو,39.
26) – شرح ألفية ابن مالك, ابن جابر, 123/1.
27) – المصدر السابق, 178/2.
28)- المصدر نفسه,297/2
29)- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك, 352/1.
30)- المصدر السابق, 68/2
31)- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك, 36/2
32) – القاموس المحيط, مادة (قيس), 1385.
33) – الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو,93.
34) – شرح ألفية ابن مالك, لابن جابر,327.
35) –المصدر السابق, 157/3.
36) – المصدر نفسه, 161/2.
37) – المصدر نفسه, 2/ 308
38) – شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك,ر132/2.
39)- المصدر السابق, 435/2, 436.
40)- المصدر نفسه, 2 / 409
41) – القاموس المحيط, مادة(علّ),4/ 12
42) – أصول التفكير النحوي, 111
43)- الإنصاف في مسائل الخلاف, المسألة 40, 300/1
44) – شرح ألفية ابن مالك لابن جابر, 176/4
45) – المصدر السابق, 1/ 151
46) – المصدر نفسه, 3/2
47)- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك, 495/1
48) –المصدر السابق, 1/ 88, 89
49) – المصدر نفسه, 2/ 459
50) - الاقتراح في أصول النحو, 74
51)- المجادلة من الآية2

52) – يوسف من الآية 31
53) - ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن جابر, 1/ 327
54) – يونس من الآية 61
55) - ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن جابر, 83/2
56)-الزخرف من الآية,19
57)- ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن جابر, 75/2
58)- الأنبياء من الآية, 57
59) - ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن جابر, 34/3
60) – البقرة, من الآية 20
61) - ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن جابر, 3/ 40
62)- غافر من الآية 28
63) - ينظر شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك,2/ 53
64)- الحشر من الآية 24
65)- ينظر شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك, 54/2
66)- الفاتحة من الآية 5
67)- ينظر شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك,1/ 327
68)- التوبة من الآية 6
69)- ينظر شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك, 1/ 316
70)- الإسراء من الآية 8
71)- ينظر شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك, 2/ 236
72)- الأنعام من الآية 35
73) - ينظر شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك, 241/2
74)- الحديث النبوي في النحو العربي, 52
75)- ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن جابر, 294/1
76)- المصدر السابق, 2/ 120
77)- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك, 211/1
78)- المصدر السابق, 1/ 109
79)- ينظر الاقتراح في علم أصول النحو, 74
80)- شرح ألفية ابن مالك لابن جابر, 3/ 114, 115
81)- المصدر السابق, 3/ 184
82) – المصدر نفسه, 3/ 229
83)- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك, 308/1, 309
84) المصدر السابق, 1/ 449
85)- المصدر نفسه, 227/2